

تحرك عاجل

القبض على رئيس تحرير صحيفة ونجمله/التعرض لخطر التعذيب

قُبض على رئيس تحرير إحدى الصحف ونجمله عقب مظاهرة ضد توقيف الصحيفة. وهما الآن معتقلان بمعزل عن العالم الخارجي وعرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

ففي 6 يناير/كانون الثاني، قُبض على هشام باشراحيل، البالغ من العمر 66 عاماً، وهو رئيس تحرير الجريدة اليومية "الأيام"، ونجمله هاني باشراحيل. وكان الرجلان يشاركان في اعتصام في مقر الجريدة الواقع في مدينة عدن بجنوب اليمن. وقد بدأ الاعتصام في 4 يناير/كانون الثاني في ذكرى مرور ثمانية أشهر على حظر السلطات لجريدة الأيام وعدة صحف أخرى. وفي 5 يناير/كانون الثاني، قُبض على اثني عشر شخصاً، أُطلق سراح معظمهم منذ ذلك الوقت، بيد أن أماكن وجود هشام باشراحيل هاني باشراحيل وعدة أشخاص آخرين لا تزال مجهولة. وهم محتجزون بمعزل عن العالم الخارجي وعرضة لخطر التعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة. وربما يكونون سجناء رأى احتُجزوا لا لشيء إلا بسبب ممارسة حقهم في حرية التعبير وحرية التجمع بصورة سلمية.

وفي 4 يناير/كانون الثاني أطلقت قوات الأمن النار على المحتجين، ورد حراس الأمن في الجريدة على النار بالمثل، فقتل أحد قوات الأمن وجرح ثلاثة آخرون.

وفي 30 أبريل/نيسان 2009، صادرت السلطات جميع أعداد جريدة الأيام من أكشاك الصحف في الشوارع ومراكز التوزيع في العاصمة صنعاء والمدن الجنوبية، كما اتخذت إجراءات مشابهة ضد ست صحف أخرى في 4 مايو/أيار، عندما حاصرت قوات الأمن مكاتب جريدة الأيام لمنع توزيع نسخ الجريدة. وفي 5 مايو/أيار أعلنت الحكومة ستحظر الصحف التي رأت أنها أعربت عن دعمها لانفصال جنوب البلاد في تغطيتها لمظاهرات الاحتجاج في جنوب اليمن. وفي 13 مايو/أيار، شنت قوات الأمن هجوماً على مكاتب جريدة الأيام، فقتلت شخصين، أحدهما حارس أممي، وجرح شخصاً آخر. وقد حاولوا اعتقال هشام باشراحيل بسبب حادث وقع في فبراير/شباط 2008، عندما أطلق رجال مسلحون النار على منزله، فردَّ حراسه الأمنيون على النار بالمثل. وقد قُتل أحد المهاجمين وجرح آخر. ولم تُوجه تهمة إلى هشام باشراحيل بسبب تلك الحادثة، ولكن آخرين يخضعون للمحاكمة حالياً على حادثة القتل. وربما يكون قد استُهدف بسبب تغطية جريدة الأيام للاحتجاجات التي اندلعت في الأجزاء الجنوبية من البلاد.

يرجى كتابة ملاحظات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الخاصة، بحيث تتضمن ما يلي:

- حث السلطات على ضمان حماية هشام باشراحيل وهاني باشراحيل والآخرين المعتقلين بسبب الاحتجاج الذي نُظِم في مكاتب جريدة/الأيام، من التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، والسماح لهم بتوكيل محامين من اختيارهم والاتصال بعائلاتهم والحصول على المعالجة الطبية التي قد يحتاجونها، بصورة فورية ومنتظمة؛
- دعوة السلطات إلى كشف النقاب عن مكان وجود المعتقلين وعن التهم الموجهة إليهم، وضمان أن تكون الإجراءات القانونية التي تُتخذ ضدهم متسقة مع المعايير الدولية للمحاكمات العادلة؛
- الإعراب عن القلق من أنهم قد يكونون محتجزين لا لشيء إلا بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير وحرية التجمع، والإشارة إلى أنه إذا كان الأمر كذلك، فإن منظمة العفو الدولية تعتبرهم سجناء رأي، وتدعو إلى إطلاق سراحهم فوراً.

يرجى إرسال المناشدات قبل 18 فبراير/شباط 2010 إلى كل من:

الرئيس

فخامة الرئيس علي عبدالله صالح

مكتب رئيس الجمهورية اليمنية

صنعاء، الجمهورية اليمنية

فاكس: +967 127 4147

المخاطبة: فخامة الرئيس

وزير الداخلية

معالي السيد مطهر رشاد المصري

وزارة الداخلية

صنعاء، الجمهورية اليمنية

فاكس: +967 1 332 511 /

+967 1 331 899 / +967 1 514 532

بريد إلكتروني: moi@yemen.net.ye

المخاطبة: معالي الوزير

يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى:

وزيرة حقوق الإنسان

معالي الدكتورة هدى علي عبداللطيف البان

وزارة حقوق الإنسان

صنعاء، الجمهورية اليمنية

فاكس: +967 1 444 838 +967 1 419 700 +967 1 419 555

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدة إلى الممثلين الدبلوماسيين اليمنيين المعتمدين في بلدانكم: أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور فيرجى التشاور مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

منظمة العفو الدولية

تحرك عاجل

القبض على رئيس تحرير صحيفة ونجله/ التعرض لخطر للتعذيب

معلومات إضافية

إن قرارات الحظر المفروضة على جريدة الأيام، التي تأسست في عام 1958 وتُعتبر إحدى أكثر الصحف اليومية اليمنية توزيعاً، وست صحف أخرى، جاءت في أعقاب تغطيتها لعدد من مظاهرات الاحتجاج التي اندلعت في جنوب البلاد في الفترة التي سبقت يوم 27 أبريل/نيسان 2009، وهو اليوم الذي يصادف الذكرى الخامسة عشرة لنشوب الحرب الأهلية التي دامت ثلاثة أشهر بين الحكومة اليمنية في صنعاء والانفصاليين الجنوبيين. وقيل إن من يقف وراء مظاهرات الاحتجاج هو ائتلاف جماعات سياسية يُعرف باسم "الحراك الجنوبي"، الذي ترى الحكومة أنه يدعو إلى استقلال الجنوب عن البلاد. وما انفكت الاحتجاجات في جنوب اليمن تحدث بشكل متفرق منذ ثلاث سنوات. وكانت قد بدأت مظاهرات احتجاج من قبل جنود متقاعدين من الجنوب، ممن ظلوا يتظلمون على نحو متزايد من أنهم لا يلقون نفس المعاملة في التوظيف والرواتب والتقاعد التي يلقاها الجنود من شمال البلاد. إن معظم الجنود المتقاعدين هم من جيش جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة، المعروفة باسم "اليمن الجنوبي". وعقب توحيد البلاد في عام 1990، تم إدماج الجيشان: جيش جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجيش الجمهورية العربية اليمنية، التي كانت معروفة باسم "اليمن الشمالي"، في جيش واحد للجمهورية اليمنية الجديدة. بيد أن العديد من جنود جيش جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة طُردوا من الجيش في أعقاب الحرب الأهلية في عام 1994، التي انتهت بهزيمة الجنوب. ويزعم هؤلاء، إلى جانب الجنود الذين ظلوا داخل الجيش الموحد الحالي، يتعرضون للتمييز مقارنةً بأوضاع الجنود الذين ينتمون أصلاً إلى جيش الجمهورية العربية اليمنية. ويبدو أن "الحراك الجنوبي" قد انشق عقب تلك الاحتجاجات، فضلاً عن الاحتجاجات المتعلقة بالتمييز العام الذي يعتقد أهالي الجنوب أنهم يواجهونه.

وقد قامت منظمة العفو الدولية، في حالات عدة في السنوات الأخيرة، بتوثيق بواعث قلقها المتعلقة بالقيود المفروضة على حرية التعبير في اليمن، ولا سيما استهداف السلطات لمنتقدي الدولة باستخدام تهمة مصوغة بكلمات غامضة، وهي "تقويض الوحدة الوطنية".

رقم الوثيقة: UA: 03/10 Index: MDE 31/--1/2010

تاريخ الإصدار : 7 يناير/كانون 2010.

منظمة العفو الدولية